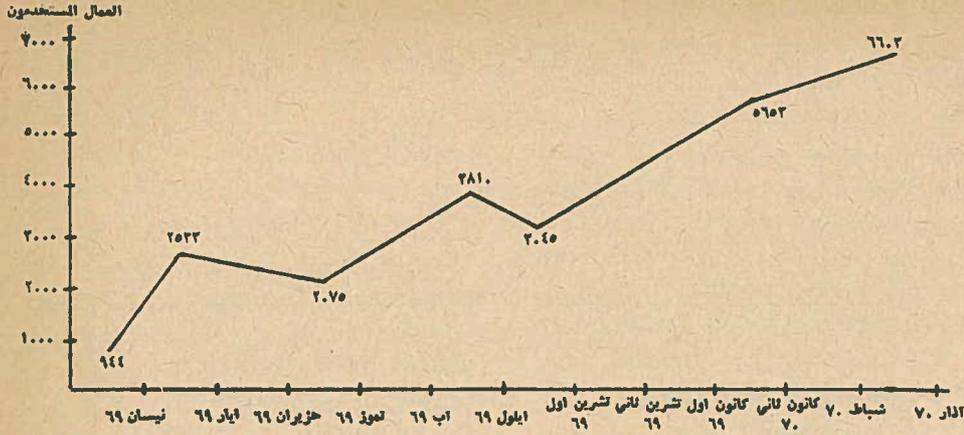


(جدول عمال الضفة المستخدمين في اسرائيل)



ان الجدولين في الصفحة التالية يبينان ان الميزانية العامة للسنوات المالية ١٩٦٨ الى ١٩٧١ هي ميزانية خدمات عامة ومعونات اجتماعية بالدرجة الاولى اذ تتجاوز المبالغ المخصصة للاغراض الاجتماعية الى ٥١٪ من المجموع ، ويدخل ضمن بند الاغراض الاجتماعية نفقات الصحة والتعليم والشؤون الدينية والمعونة الاجتماعية . ولكن ميزانية عام ١٩٧٠-٧١ تسجل مقارنة بالسنوات السابقة قفزة واضحة فيما يتعلق بالبند المخصص للاغراض الاقتصادية يقابله انخفاض واضح في البند المخصص للاغراض الاجتماعية وهى في البند المخصص للاغراض مصرفيات الاجهزة الادارية الحكومية والقضاء والبوليس . اذ ترتفع النسبة المتعلقة بالاغراض الاقتصادية [الجدول المتعلق بالضفة] من ١٨،٩٪ لسنة ١٩٦٩ الى ٧٠٪ لسنة ١٩٦٩ الى ٢٧،٤٪ لسنة ١٩٧٠-٧١ بينما تنخفض نسبة بند الاغراض الاجتماعية من ٥٥،٦٪ الى ٥٠،٨٪ وبند المصرفيات الادارية والاغراض الاخرى من ٢٥،٥٪ الى ٢١،٤٪ . هذا بالنسبة للضفة الغربية ويبدو الامر بالنسبة للقطاع ابين واكثر بروزا .

جدول رقم (١) - الضفة الغربية : اغراض

الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية) (٤٥)	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
اغراض اقتصادية	١٨،٧	١٨،٩	٢٧،٤
اغراض اجتماعية	٥٨،٨	٥٥،٦	٥٠،٨
اغراض ادارية			
وشؤون اخرى	٢٢،٥	٢٥،٥	٢١،٤
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

في المناطق ، وتستهدف ربطها اقتصاديا ومعاشيا باسرائيل ، ونهتم بتطوير الاقتصاد ورفع مستوى الخدمات لتجنب «اضطرابات اجتماعية...» فيما لو ظل المستوى المعيشي [المنخفض] في المناطق المحتلة متخلفا بشكل جذري عن المستوى المعيشي [المرتفع] في اسرائيل» (٤٤).

توجهات الجهد الاقتصادي زيادة العمالة

ان المعطيات اللازمة لدراسة الموضوع بشكل شامل ليست متوفرة ولذلك لا مناص من الاكتفاء بالاشارة للاتجاهات العامة مع اختيار نماذج انتقائية للتوضيح ان هناك توجهها واضحا لرفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق انعاش الاقتصاد وزيادة حجم ونسبة العمالة وليس عن طريق المعونات الاجتماعية والاستخدام غير الاقتصادي سواء في الضفة او القطاع . والدافع لهذا الجهد هو كما ذكرنا سابقا الامل في عزل السكان عن الفدائيين من جهة ، وتقطع الطريق من جهة اخرى على اضطرابات اجتماعية واسعة يمكن ان تنشأ في المستقبل نتيجة للهوة الواسعة الموجودة بين المستوى المعيشي لسكان المناطق وسكان اسرائيل . وبمعزل عن الدافعين السابقين يسجل المرء ان الاقتصاد الاسرائيلي يشكو من نقص كبير في الايدي العاملة نتيجة للتمبئة العسكرية القائمة منذ الحرب ، وان الانتعاش الاقتصادي وازدياد القوة الشرائية لسكان المناطق المحتلة - ويبلغ تعدادهم المليون - يفتح للصناعات الاسرائيلية سوقا جديدة ويعطيها حوافز اضافية .